الجامعة العر اقية - كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة
Alaayahea2020@gmail.com

إثر تطبيق أطار COSO للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية للمصارف الاسلامية العراقية

دراسة ميدانية لمصرف أبو ظبي الإسلامي

الاء يحيى يونس سعيد
Alaa yahya younus

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان أثر تطبيق أطارCOSO للرقابة الداخلية بأداة المخاطر التشغيلية بالمصارف الاسلامية العر اقية، وللوصول الى هدف الدراسة تم تصميم استبانة تخص هذا الغرض ووزعت على افراد العينة في مصرف أبو ظبي الإسلامي، وتوصل البحث الى وجود إثر ذي دلاله إحصائية لتطبيق الرقابة الداخلية لأطار COSO بإدارة المخاطر التشغيلية، وكانت اهم التوصيات التي طرحت هي: (من الضروري قيام المصارف الإسلامية العر اقية باستحداث دائرة تتخصص بإدارة المخاطر التشغيلية وذلك لتعرض هذه المصارف للعديد من تلك المخاطر).

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، إطار COSO، المخاطر التشغيلية.

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of applying the COSO framework for internal control in the operational risk tool in Iraqi Islamic banks. To reach the goal of the study, a questionnaire was designed for this purpose and distributed to sample members at Abu Dhabi Islamic Bank. The research found that there was a statistically significant effect of applying the COSO framework internal control in the management of Operational risks. The most important recommendations that were put forward were: (It is necessary for Iraqi Islamic banks to create a department specialized in operational risk management, as these banks are exposed to many of these risks

المقدمــة

بعد الازمة المالية والتي تعرض لها الكثير من منظمات الاعمال، تز ايد وبشكل كبير الاهتمام بالرقابة الداخلية، ومن بعد هذه الازمة تم طرح التساؤل حول دور الرقابة الداخلية بالحد من هذه الازمة، اذ ان الرقابة الداخلية للأعمال والنشاطات تعد من المقومات الأساسية والتي يجب ان تتوفر لأي تنظيم اداري كفؤ، اذ كلما توسع مجال ونشاط

الاعمال للمنشأة, تتطلب ذلك الى زيادة الحاجة لوجود نظام سليم ومتكامل للرقابة الداخلية ليساعد الإدارة بتحقيق الأهداف بفعالية وكفاءة ويساعدها بإدارة المخاطر التشغيلية والتي تواجهها وبالتالي الحد من احتمالية حدوثها, لذلك تقوم حاليا اكثر المنشأت باستخدام اطارCOSO والصادر عن لجنة Tread way على اعتبارها منظومة متكاملة من المعايير الفعالة للرقابة الداخلية.

ان التطور التقني والمتزايد بالصناعة المصرفية وإدخال الوسائل الالكترونية أدى الى زيادة تنوع الخدمة المصرفية والتي تقدم من قبل المصارف مع زيادة عملياتها بأسواق تتصف بالمنافسة والمخاطرة الشديدة، ولغرض مقابلة هذا التطور وما يتسبب من مخاطر تشغيلية، أصبح ضروريا قيام المصارف بمتابعة مستوى تلك المخاطر وبالأخص التشغيلية منها والعمل على ادارتها بطريقة سليمة وتخدم مصالح المصرف مع وضع إجراءات رقابية مناسبة تتمكن من السيطرة على الاثار السلبية الناجمة عنها.

لذا فقد جاء هذا البحث ليوضح إثر تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية بإدارة المخاطر التشغيلية بالمصارف الاسلامية العر اقية، دراسة ميدانية لمصرف أبو ظبي الإسلامي، ويتكون هذا البحث من المباحث الاتية: المبحث الأول/ منهجية البحث والدراسات السابقة، المبحث الثاني/ مدخل نظري للرقابة الداخلية والمخاطر التشغيلية، المبحث الثالث الجانب العملي وتحليل الاستبانة، المبحث الثالث الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول / منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا . أهمية البحث:

يناقش البحث موضوع مهما حيويا الا وهو اثر تطبيق اطارCOSO للرقابة الداخلية بإدارة المخاطر التشغيلية, اذ يلعب نظام الرقابة الداخلية دورا هاما بإدارة هذه المخاطر, وبرزت أهمية هذا الدور بالأخص بعد حالات الإفلاس الكبيرة التي حدثت بالولايات المتحدة وبجنوب شرق اسيا وغيرها من دول العالم خلال فترة الازمات, مما جعل مهنة التدقيق امام تحدي كبير بتقييم ومر اقبة عمل الإدارة امام المساهمين, وتنبع أهمية هذا البحث من أهمية القطاع المصرفي في العراق, وحاجته لتقليل المخاطر التشغيلية والتي تزيد في البيئة المعاصرة لتواجه الانفتاح الاقتصادي و أيضا المنافسة العالمية الشديدة, مما يساهم بتطبيق اطار COSO للرقابة الداخلية بإيجاد نظام رقابي فعال يضمن للمصارف العر اقية الحد من المخاطر التشغيلية المحيطة بها وتحقيق أهدافها الرقابية.

ثانيا . مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث التي مفادها، ان طر ائق الرقابة الداخلية التقليدية المستعملة في المصارف التجارية لا تواكب التطورات والمعايير، ويمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

ما مستوى تطبيق عناصر أطارCOSO في المصارف التجارية العر اقية بواسطة الرقابة الداخلية؟

ثالثا . فرضية البحث:

استند البحث على فرضية رئيسية وخمس فرضيات فرعية وهي:

الفرضية الرئيسية: هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق أنموذج COSC لنظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية للمصارف الإسلامية.

الفرضيات الفرعية:

1. البيئة الرقابية للرقابة الداخلية تؤثر على تقليل المخاطر التشغيلية للمصارف التجارية.
2. تحديد وتقييم المخاطر للرقابة الداخلية تؤثر في تقليل المخاطر التشغيلية للمصارف التجارية.
3. انشطة وإجراءات الرقابة والمتابعة للرقابة الداخلية تؤثر في تقليل المخاطر التشغيلية للمصارف التجارية.
4. أنظمة الاتصال للرقابة الداخلية تؤثر في تقليل المخاطر التشغيلية للمصارف التجارية.

5. المر اقبة والاشراف للرقابة الداخلية تؤثر في تقليل المخاطر التشغيلية للمصارف التجارية.

رابعا . اهداف البحث:

يهدف البحث الى رفع كفاءة وفاعلية المصارف العر اقية التجارية مع تطوير أدائها بظل تطبيقها لمكون COSO من خلال دور الرقابة الداخلية.

خامسا . مجتمع وعينة البحث:

أ. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين مصرف أبو ظبي الاسلامي.

ب. عينة الدراسة: العينة تتكون من (55) موظفا اذ استخدم الباحث العينة القصدية، وتم توزيع استبانة البحث عليهم، تم استرداد (50) استبانة، وتم استبعاد (5) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبالتالي خضعت (50) استبانة والمستردة من اجمالي الاستبانات.

سادسا: دراسات سابقة ذات صلة:

1. دراسة (William , 2003) بعنوان: Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes

دراسة حالة تدقيق وتقييم المخاطر وإدارة عمليات المخاطر: هذه الدراسة تهدف الى التعرف على دور التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للمشروع وذلك بالتأكيد على عملية التقييم الذاتي للمخاطر، وقد اكدت الدراسة بضرورة وجود فريق من الافراد يعملون على زيادة الوعي والعمل على التقييم الذاتي للمخاطر، لغرض الوصول للأهداف المرسومة للمشروع, وكانت اهم نتائج الدراسة ان قوة نظام الرقابة الداخلية يتطلب القيام بتحليل جميع المخاطر والمرتبطة بأنشطة المشروع, وعند القيام بالتخطيط للرقابة على المخاطر من الضروري القيام بتقييم كل خطر مع تحديد الرقابة المناسبة للتخفيف من المخاطر.

2. دراسة (Muraaleetharan, 2009) بعنوان الرقابة الداخلية وتأثير الأداء المالي للمنظمات

هذه الدراسة تهدف لمعرفة إذا كان نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO له إثر بزيادة الأداء المالي وتحسينه، وأظهرت هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها ان الأداء للمؤسسات يكون مرتبط بالرقابة الداخلية المطبقة والأداء المالي لها مع وجود تأثير للرقابة الداخلية للأداء المالي للمشروع، وخلصت هذه الدراسة لنتائج عده أهمها الاهتمام الشديد لاعتماد نظام فعال هو نظام إدارة المعلومات وتدريب الموظفين.

3. دراسة (Ayagre, 2014) The Effectiveness Of Internal Cntrol Systems Of Banks The Case Of Ghanaian

هذه الدراسة تهدف الى تقييم بيئة ونشاطات الرقابة بأنظمة الرقابة الداخلية في المصارف باستخدام مبادئ أطار coos وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها وجود ضو ابط قوية لبيئة الرقابة والمكونات للأنشطة الرقابية بأنظمة الرقابة الداخلية داخل المصارف، وقد اوصت الدراسة بالتزام الرقابة الداخلية داخل الدراسة بالتزام المصارف بتحسين وتقييم هيكل أنظمة الرقابة الداخلية.

اما ما تميزت به هذه الدراسة فاعلاه الدراسات السابقة والتي ذات صلة بموضوع دراستنا، وتبين ان اغلب الدراسات قد ركزت على مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coos وتم ربطها بأداره المخاطر واليات الحكومة وتقويم وتحسين نظام الرقابة الداخلية، اما في هذا البحث فتم معالجة الفجوة وبيان دور الرقابة الداخلية والحد من المخاطر التشغيلية بإدارة المصارف العر اقية وفق نموذج coos.

المبحث الثاني: الجانب النظري
مدخل نظري للرقابة الداخلية والمخاطر التشغيلية

اولا: مفهوم الرقابة الداخلية:

تعددت الآراء والمفاهيم حول مفهوم الرقابة الداخلية، هناك من يضع تعريف ذا طابع علمي على اعتبارانها أسلوب علمي او حتى عبارة عن خطة تنظيمية، اما البعض الاخريعتبرها وظيفة إدارية بالمجمل تحمل بطياتها الأول ذاتي والثاني موضوعي.

وقد تعددت المفاهيم والآراء والمنظمات بتوضيح مفهوم الرقابة الداخلية وكانت كالاتي:

- الرقابة تعني ملاحظة ومتابعة وتقييم الأشياء والتصرفات بواسطة الفرد ذاته او حتى بواسطة الاخرين، لغرض التأكد من انها تتم وفق احكام وقواعد، مع تحديد الانحر افات لغرض معالجته والقضاء عليه (Ken cerine, 2016).

- عرف معيار التدقيق الدولي رقم 315 (ISA,31) الرقابة الداخلية بأنها: عملية متأثرة ومصممة بالإدارة وبكل المعنيين بأداره الوحدة الاقتصادية، والتي يمكن الحصول من خلالها على تأكيد معقول بأن الأهداف المتحققة تمثلت بمصداقية البيانات المالية، وتحقق فاعلية وكفأه العمليات التشغيلية، وتحقيقا للالتزام بالقو انين والسياسات والأنظمة والتي قد تم تحقيقها.

- وقد اشارت الفقرة الثامنة من معيار التدقيق الدولي رقم (400) (ISA,400) الى أن الرقابة الداخلية تعني: السياسات والإجراءات وتعني السياسات التي تتخذها أي وحدة اقتصادية لمساعدتها قدر الإمكان لغرض تحقيق أهدافها والالتزام بهذه السياسات لغرض ضمان حماية الأصول والموجودات ومنع الخطأ واكتشاف الغش مع توفير معلومات مالية موثوقة مع تكامل السجلات المحاسبية والمالية بالوقت المناسب.

- وقد عرفت منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية (OECCE) نظام الرقابة الداخلية بمثابة مجموعة ضمانات تساعد على التحكم بالمؤسسة من اجل تحقيق الهدف والمتعلق بضمانات الحماية، والبقاء على الأصول ونوع المعلومات، مع تطبيق كل تعليمات الإدارة وتحسين الأداء، وذلك عن طريق التنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة لغرض البقاء على سلامة تلك العناصر (Moeller R. Robert, 2013)

وفي ضوء ما تقدم يتبين ان مفهوم الرقابة الداخلية يستخلص بالاتي (هوعبارة عن مجموعة من الإجراءات والخطط التي توضع من قبل المنشأة المؤسسات وتحت اشراف الإدارة العليا لعدم تعرض أصول المنشأة للاستخدام الخاطئ وتجنب المخاطر التي تواجهها, مع القيام بوضع كافة الأساليب والطرق الكفيلة بمعالجته أي مشاكل قد تواجهها مع ضرورة عدم الخروج عن السياقات والقو انين والتعليمات والأنظمة التي تنظم عمل الوحدة الاقتصادية للوصول الى تقارير إدارية ومالية تتمتع بشافية كاملة متضمنة كافة البيانات والمعلومات والأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية والتي ترضي أصحاب القراروتساعدهم باتخاذ قرارات دقيقة ومناسبة تصب في مصلحة الوحدة الاقتصادية.

ثانيا: حدود الرقابة:

ان مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي أشار بمعيار التدقيق الدولي (315) لوجود علاقة مباشرة ما بين اهداف المنشأة وعناصر الرقابة المراد تنفيذها لغرض توفير تأكيد معقول لتحقيقها، وعادة تختص عناصرها الرقابية والتي هي متعلقة بعمليه تدقيق هدف المنشأة بأعداد البيانات المالية لغرض خارجي والتي تعطي عرضا صحيحا وعادلا, او حتى تعرض بعدالة بجميع النواحي الجوهرية, وحسب أطار اعداد التقارير المالية والذي يتم تطبيقه, أيضا إدارة المخاطر التي قد تؤدي الى خطأ جوهري بهذه البيانات المالية, لذا يعود الامر الى الحكم المهني للتدقيق, مع مراعاة متطلبات معيار التدقيق الدولي (315) بشأن ما اذا كان عنصر الرقابة فرديا او بالاشتراك مع عناصر أخرى يتناسب واعتبارات

المدقق عند تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وأداء وتصميم إجراءات إضافية وذلك استجابة للمخاطر المقيمة, لذا عند ممارسة هذا الحكم يتوجب على المدقق اعتبارا الظروف والعوامل والعناصر مثل: حجم المنشأة, طبيعة الاعمال بما في ذلك خصائص ملكيتها وتنظيمها, أيضا تعقيد وتشعب اعمالها, المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تطبق, أحكام المدقق بخصوص الأهمية النسبية.

بصورة عامة للمنشأة عناصر رقابية تتعلق بأهداف لا تخص عملية التدقيق فهي هنا ليست بحاجة لأخذها بالاعتبار مثال ذلك من الممكن ان تعتمد المنشأة على نظام متقدم لعناصر الرقابة الالكترونية لتهياه عمليات فعالة وكفؤه، وبالعادة قد لا تكون عناصر الرقابة هذه تتناسب وعملية التدقيق.

وقد أشار المجلس بخصوص حدود الرقابة الداخلية بأنه يمكن للرقابة الداخلية مهما كانت مطبقة ومصممة بشكل مناسب، عليها تزويد المنشأة بتأكيد معقول بخصوص تحقيق اهداف تقديم تقارير مالية للمنشأة، وعادة يتأثر هذا الاحتمال بالحدود الذاتية للرقابة الداخلية، وعادة تشمل الحقائق بأن حكم الانسان باتخاذ القرارات من المحتمل ان يكون خاطئا وان التعطيل بالرقابة الداخلية قد يكون بسبب الإخفاق البشري كالأخطاء البسيطة مثلا, وفي حال عدم فهم موظفي نظام المعلومات للمنشأة بشكل ملم, مثلا اليه معالجة نظام ادخال أوامر عمليات المبيعات فقد يتسببون بتغيرات وخطأ بنظام معالجة المبيعات الخاص بخط جديد من الإنتاج (Saidu, Badara,2013) .

ثالثا: ركائز الرقابة الداخلية

ان للرقابة الداخلية أعمدة خمس رئيسية، ولكي تحقق هذا الأهداف المنشودة مع ترابط الخطة التنظيمية مع النظام المحاسبي عن طريق تنظيم مستندي، وهذه الاعمدة هي (Stiliani, Siopi: 2007):

1. خطة تنظيمية إدارية جيدة: هذه الخطة يجب ان تتسم بكونها تمثل المجموعة الإدارية التي تسعى لتحقيق اهداف المنشأة، على ان يكون هذا التمثيل واضحا ومترابطا ومتناسقا ما بين الأهداف الفرعية والرئيسية، مع وضوح خطوط المسؤولية والسلطة، أيضا تحديد مستوى معين للقرارات لكل مستوى، و أيضا وجود شبكات اتصال منظمة وقوية ودائمية.

2. نظام ودليل محاسبي كفؤ: ان النظام المحاسبي السليم يقوم على مبادئ ومفاهيم تتسم بالثبات والوضوح لغرض التحكم بالعمل المحاسبي، على ان يتضمن النظام المحاسبي على المجموعة المستندية، وقيود العمليات المحاسبية اول بأول، أيضا اتباع مبدأ تقسيم العمل، واستخدام الأنظمة الالكترونية بتنفيذ العمليات المحاسبية، مع اعتماد نظام محاسبي لمجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية.

3. النظام المستندي الدقيق: للوصول الى نظام مستندي دقيق يجب الترابط والتنسيق ما بين التنظيم الإداري والمحاسبي والمستندي لغرض حصر المسؤوليات، مع تحديد عدد الصور المطلوبة والمناسبة لكل عملية مستنديه لغرض الرفاهية والمتابعة وبالتالي منع ازدواج المستندات وضرورة تقليل عدد المستندات المطلوبة لكل عملية لأدنى حد ممكن.

4. نظام التكاليف المناسب: لغرض التوصل الى نظام تكاليف مناسب يجب ان يكون النظام محددا لمراكز التكلفة, مع تبويب سليم لكافة عناصر التكاليف, و اتباع أسس مناسبة وعادلة لتوزيع التكاليف, وضرورة اتباع المنشأة لطرق عامة حديثة لتحديد كلفة المنتج, مع ضمان الرقابة المستمرة على كفاية تنفيذ الواجبات والمهام داخل الأقسام والمراكز الإنتاجية, على ان يكون هناك تصميم واضح للسجلات والدفاتر والمستندات والبطاقات المحاسبية, ومن الضروري ان يرتبط بالخطة التنظيمية كي يسهل تطبيق محاسبة المسؤولية مع ممارسة الرقابة داخل المنشأة.

5. نظام حوافز فعال: من الضروري ان يكون نظام الحوافز عادل لغرض تحقيق قناعة لدى العاملين، على ان تدفع الحوافز فور أداء العمل للربط بينها وبين الإنتاجية، مع مراعاة عدم تغيير نظام الحوافز بين فترة وأخرى حتى لا يفقد مصداقيته، مع ارتباطه بالعاملين ومن الضروري ان تكون معايير نظام الحوافز موضوعية وممكن تحقيقها، والعمل على تنمية الوعي الرقابي للعاملين بحيث تدفعهم للعمل على رفاهية المعايير دائما.

رابعا . الرقابة الداخلية وفق إطار COSO

أ. لجنة المنظمات الراعية COSO

هي لجنة أسست عام 1985, وترعاها خمس جمعيات ومعاهد معنية وتعد من أكبر المنظمات المهنية الدولية بالعالم، وهذه الجمعيات والمعاهد هي:

1. معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA
. جمعية المحاسبين الأمريكيين AAA2.
معهد المدققين الداخليين الأمريكيينIIA3.
4. معهد المحاسبين الإداريين IMA
5. معهد المدراء الماليينFEI

وقد صدر التقرير الأول ل COSO عام 1987, اذ دعا الإدارة لتقديم تقريرا عن فعالية الرقابة الداخلية، وفي عام 2002 قامت لجنة رعاية المنظمات COSO بتوسيع عناصر ومفهوم الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، وذلك لتحسين وتمكين إدارة المخاطر لدى الشركات، وهذا الإطار يرتكز على خمس مكونات مترابطة بينها وهي (أنشطة الرقابة، بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة) وبضوء ما تقدم فتم تعريف الرقابة الداخلية على مفهوم COSO: (بأنها عبارة عن عمليات تتبع بمجلس إدارة المنشأة والإدارات الأخرى والافراد داخل تلك المنشأة ويتم تصميمها لتعطي تأكيدا لتحقيق المنشأة للأهداف المالية والتشغيلية) (Abu_ Musa, 2008).

وعلى ضوء ما تقدم ترى الباحثة بأن الرقابة الداخلية عبارة عن نظام متكامل يعمل على تحقيق الأهداف الأساسية للوحدات الاقتصادية, عن طريق القيام بتحقيق كفأه وفاعلية للعمليات التشغيلية وذلك بتحسين وتطوير وتقييم أداء العاملين فيها, مع التأكد من دقه البيانات المحاسبية للتخطيط و اتخاذ القرار, مع التأكد من دقه البيانات المحاسبية للتخطيط و اتخاذ القرار المناسب, مع ضرورة التأكد من تطبيق تلك القوانين والتعليمات والعمل على الالتزام بها, مما يؤدي الى الاعتماد على التقارير المالية وضمان تنظيمها وفق المبادئ المحاسبية والمعايير الدولية والتي تحقق العدالة للقوائم.

ب. المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO

ان الإجراءات الرقابية تختلف من وحدة اقتصادية الى أخرى تبعا لعوامل منها حجم الوحدة أيضا نوع النشاط الذي يمارس، لكن هناك بعض المقومات من الممكن الاسترشاد بها لغرض تصميم نظام رقابي كفؤ وهي:

1. الهيكل التنظيمي الإداري: أن وجود هيكل تنظيمي كفؤ يعد أساسا لعملية الرقابة، وان الهيكل التنظيمي يوفر الإطار الكلي للتوجيه وتخطيط ورقابه عمليات الوحدة الاقتصادية، عن طريق توضيح العلاقة ما بين الإدارة الفرعية وتحديد قناة اتصال فيما بينهما، فالإطار العام هو توضيح المسؤوليات بدقة وتحديد السلطات، وبيان الاختصاصات (Al_Qudah & Ahmed G.M.2011).

2. نظام محاسبي جيد وسليم: ان النظام المحاسبي يعد عنصرا أساسيا برقابة وإدارة أنشطة الوحدات، و أيضا يعد القلب النابض لنظام الرقابة الداخلية، والنظام المحاسبي الجيد هو عبارة عن مجموعة متكاملة من السجلات المحاسبية، أما الدورة المستندية فهي دليل محاسبي، اذ تراعي الناحية الشكلية والقانونية بأعدادها. (Framwar K, AICPA, N.J.1992)

3. الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات: اذ تتضمن مراعاة تقسيم الصلاحيات والواجبات بين الافراد العاملين بحيث لا يحتكر فرد واحد عملية من بدايتها الى النهاية وذلك للابتعاد قدر الإمكان عن التلاعب والاختلاس، لذا يجب على الإدارة القيام بتوزيع الاعمال بشكل يضمن لها وجود رقابة تلقائية او ذاتية بأثناء تنفيذ العمل (Fadzil, Faudzi-ah,2005).

4. كفاءة الموظفين: أن أي نظام محاسبي مهما بلغت درجة اتقانه وتكامل عناصره مع دقة الإجراءات لن يكون

فعالا الا اذ طبق من قبل أشخاص يتمتعون باستقامة وكفاءه، ولغرض تحقيق ذلك فيتوجب على الوحدة الاقتصادية بأسس إجراءات وسياسات ملائمة (Hagerman,2008).

5. رقابة الأداء: للوصول الى تحقيق كفاءة عالية برقابة الأداء يتوجب الالتزام بمستوى أداء مخطط له بمراحله المختلفة، وفي حال تواجد أي انحراف يتوجب تصحيحه، وعادة رقابة الأداء تتم بطريقة غير مباشرة مثل استعمال أدوات رقابية مختلفة مثل تقارير الكفاية والموازنات التقديرية والتدقيق الداخلي (زهير, 2010).

6. استخدام الوسائل الالية: أن استخدام الوسائل الالكترونية والالية بأنجاز الاعمال المحاسبية بسرعة وتقليل الأخطاء، مع رفع كفاءة العمل المحاسبي، اذ ان الحاسبة الالكترونية تنجز الاعمال بسرعة ودقة متناهية، كون استخدام الوسائل الالكترونية والالية يضمن صحة البيانات المحاسبية ودقتها (الذنيبات, 2010).

وعليه ترى الباحثة أن الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO مهتم بجميع المخاطر والمشاكل التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية بجميع جوانب العمل الإدارية والمالية، كون الإطار الصحيح للرقابة الداخلية يسهل للإدارة عملية تقييم ومعالجة كل المخاطر التي تتعرض لها اثناء عملية تحقيق الأهداف وبشكل سليم وبالوقت المناسب.

ج. الضوابط الرقابية كما حددها مفهوم COSO

لغرض تحقيق اهداف الوحدات الاقتصادية يتوجب بناء ضوابط رقابية عند القيام بتصحيح نظام رقابة فعال، ويمكن اجمال هذه الضوابط بالآتي (Hall,J.2011):

1. ضوابط وقائية: وهي مجموعة ضوابط توضع لاكتشاف الانحرافات والاخطاء قبل وقوعها لغرض اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع وقوعها، وتعد فعالة ومهمة لذا يتوجب تعيين اشخاص اكفاء.

2. ضوابط كشفية: وهي ضوابط تصمم بالنظام من اجل تحديد الانحرافات والاخطاء عند حدوثها، وتعد هذه الضوابط مكلفه أكثر من سابقتها، وان مصدرها بشكل أساسي الضوابط المالية والإدارية والتدقيق الداخلي وكل المطابقات الحسابية.

3. ضوابط تصحيحية: وهي ضوابط تصمم بالنظام وتعمل على التأكد من الإجراءات التصحيحية للانحراف اذ تم اتخاذها وأنها لن تقع مره أخرى، ان هذه الضوابط تتعامل مع الانحرافات الرقابية التي تم اكتشافها اذ يتم اتخاذ إجراءات من قبل الإدارة وتتم المتابعة والسماح بعدم حدوثها، على ان يتم تعديل النظام لغرض تقليل الانحرافات مستقبلا او حتى التخلص منها، ويجب الالتزام بإجراءات خاصة تحدد أخطاء ادخال البيانات.

وتعد هذه الضوابط مكملة للأنواع أعلاه اذ تقوم بمعالجة الانحراف والخطأ التي تجاوزتها الضوابط الوقائية ومن ثم اكتشفت من خلال الضوابط الكشفية.

د. مكونات الرقابة الداخلية وفق COSO

ان الرقابة الداخلية تتمثل بخمس فئات من عناصر الرقابة, تقوم بتصميمها وتنفيذها الإدارة لغرض توفير تأكيد مناسب بتحقيق الأهداف الرقابية الخاصة بالإدارة وتسمى مكونات الرقابة الداخلية كما حددت من قبل لجنة رعاية المنظمات COSO, حيث تم وضع خمس مكونات رئيسية متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض, وتتمثل بـ : (البيئة الرقابية, تقييم المخاطر, الأنشطة الرقابية, المعلومات والاتصالات, المراقبة) مع العلم فأن البيئة الرقابية تكون القاعدة الأساسية لباقي المكونات, وفي حال عدم وجود بيئة رقابية تتمثل بالتميز والكفاءة, فأن باقي نتائج المكونات الأخرى لا تؤدي لضوابط رقابية ذات جودة وفعالية ممتازة, ادناه توضيح لكل مكون:

1. البيئة الرقابية: ان البيئة الرقابية تعتبر الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية وتحتوي هذه البيئة بعض من المبادئ مثل الالتزام بالنزاهة، الاستقامة والأخلاق، اذ يتمكن مجلس الإدارة بالقيام بمهامه الرقابية والإشراقية مع تحديد المسؤوليات والسلطات و أيضا جذب وتدريب وتطوير العاملين الكفؤين مع ضرورة مسألة الافراد عن مستويات الأداء بالسعي لتحقيق الأهداف المرسومة (COSO,2013;PII).

وان بيئة الرقابة تتضمن مجموعة من سياسات ومعاييروإجراءات تمثل أساس ممارسة الرقابة الداخلية بالوحدات

الاقتصادية، اذ يشكل مجلس الإدارة انطباعا بما يتعلق بأهمية الرقابة الداخلية من ضمنها تحديد معايير متوقعة لإنجاز العمل بالمستويات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية (Hussein, 2012) .

2. تقييم المخاطر: لغرض تقييم المخاطر يتوجب وضع أهداف مرتبطة بكل المستويات داخل الوحدة الاقتصادية، ويتم تحديد الأهداف من قبل الإدارة من ضمن الفئات المتعلقة بالتقارير والعمليات وبوضوح لتكون قادرة على تحليل وتحديد المخاطر لهذه الأهداف، وان تقييم المخاطر يتطلب من الإدارة بالتأثير بالتغيرات المحتملة بالبيئة الخارجية و أيضا داخل انموذج اعمالها (COSO,2013: PII).

ومن الضروري ان تخضع كل مكونات الرقابة الداخلية بدأ من بيئة الرقابة وحتى المر اقبة لتقييم المخاطر والتي تتضمنها، وان تقييم المخاطر من قبل الإدارة يختلف عن تقييم المدقق لها، بالرغم من الارتباط الوثيق بينهما، حيث ان الإدارة تقييم المخاطر كجزء من تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية لغرض التقليل من الأخطاء والمخالفات في حين يقوم المدقق بتقييم المخاطر لاتخاذ قرارات بشأن دليل اثبات مطلوب بعملية التدقيق (الوقاد وودیان, 2010).

3. الأنشطة الرقابية: ان أنشطة الرقابة تنفذ على جميع المستويات داخل الوحدة الاقتصادية، وبمراحل مختلفة داخل العمليات والبيئة التكنولوجية، ومن الممكن ان تكون استكشافية اووقائية و أيضا يمكن ان تشمل نشاط يدوي او الي مثل التراخيص والتسويات والتحقق وأداء الاعمال و أيضا الفصل ما بين الواجبات يبنى باختيار وتطوير بدائل لنشاطات المر اقبة.

وتسمى أيضا بإجراءات الرقابة وتشمل الإجراءات والسياسات المحددة من قبل الإدارة لغرض توثيق اهداف المنشأة والتي تساعد بالتأكد من القيام بالإجراءات الضرورية، لمعرفة المخاطر والتي تكون معيقة لتحقيق الأهداف (سلامة, 2010).

4. الاتصالات والمعلومات: أن لوجود نظام رقابة داخلية فعال يتطلب وجود نظام معلومات معتمدا عليها بشكل يغطي كل نشاطات الوحدة الاقتصادية، أيضا يتطلب وجود قناة اتصال فعالة تجزم بأن كافة الافراد العاملون يلتزمون ويفهمون بشكل كامل بالإجراءات والسياسات القانونية والمتعلقة بعملها ومسؤولياتهم ضمن ذلك النظام، ويجب ان يكون الاتصال الفعال مفتوحا بكل الاتجاهات، ويجب توفروسيله تواصل للمعلومات المهم وما بين المستويات الإدارية العليا وباقي الهيكل التنظيمي، أيضا يجب ان يكون هناك اتصال مفتوح مع الأطراف الخارجية (طواهرومسعود, 2006).

5. المر اقبة: ان أنشطة الرقابة متعلقة بالتقييم المنفصل او المستمر او حتى مزيج فيما بينهما وذلك لجوده أداء الرقابة الداخلية, وينفذ من قبل الإدارة لغرض تحديد مدى تنفيذ الرقابة بضوء التصميم الموضوع لها, مع إمكانية التعديل مع ما يلائم والتغيير حسب الظروف المحيطة, وعادة يتم التوصل للمعلومات التي تخص التقدير والتعديل من عده مصادر هي: تقارير المدقق الداخلي, دراسة الرقابة الداخلية الحالية, التغذية الراجعة من العاملين, تقارير الرقابة الداخلية, التقرير الاستثنائي عن أنشطة الرقابة, شكاوي العملاء الخاصة بأرقام الفو اتير (أرينزو, 2003: ص389).

خامسا. مفهوم المخاطر التشغيلية: المخاطر التشغيلية هي مخاطر ناتجة عن ممارسة أنشطة مختلفة والتي تنتج عنها أنواع مختلفة من الأخطاء منها الفنية والتي تحدث بسبب اعطال أجهزة الحاسوب، ومنها بشرية وتكون بعدم التدريب والكفاءة لأساليب العمل، و أيضا أخطاء تتعلق بالعمليات التي تحدث بالمواصفات، أيضا عدم الدقة بتنفيذ العمليات.

والمخاطر التشغيلية تعرف بأنها (المخاطر الناتجة عن اعمال الموظفين والسياسات و أيضا النظم الداخلية وأساليب اتخاذ القرار) (النعيمي, 2008).

كما عرفها (الكراسنة, 2006:ص112) بانها (ضعف بالرقابة الداخلية اوضعف الأنظمة والأشخاص و أيضا حدوث ظروف خارجية, والمخاطر التي تنجم بعدم كفاية أنظمة المعلومات, ومخالفة نظام الرقابة, والفشل التقني, وعمليات الاختلاس, والكوارث الطبيعية, كلها تعد غير متوقعة).

وعرفت المخاطر التشغيلية ضمن اتفاقية بازل (بانها الخسائر التي تحمل خسارة ناتجة عن عدم نجاح او فشل

العنصر البشري والعمليات الداخلية والاحداث والأنظمة الداخلية).

مما سبق أعلاه توصلت الباحثة الى تحديد مفهوم المخاطر التشغيلية (تتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والتعليمات والارشادات المنظمة للعمل المصرفي بالتالي تؤدي الى مخاطر الخسارة المالية او الاضرار التي تنشأ عن عدم كفاية او فشل طرق العمل الداخلية او الموظفين او من عوامل أخرى خارجية.

سادسا. إدارة المخاطر التشغيلية بالصناعة المصرفية: بالنظر لتطور القطاع المصرفي و أيضا عولمة الخدمات المالية مما أدى الى توجه الأنشطة المصرفية نحو المزيد من التعقيد والتنوع، بالتالي زادت أنواع ودرجة المخاطر التشغيلية والتي تواجه المصارف، لذا أصبح من الضروري متابعة تلك المخاطر مع إيجاد إدارة مستقلة لها، كون إدارة المخاطر التشغيلية عملية منهجية ومنطقية تعمل على تنفيذ عدة أساليب أساسية ومهمة تتعامل مع الخطر قبل و اثناء وعند وقوعه.

وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية إدارة المخاطر التشغيلية انها (عملية مراقبة وتحديد وتحكم وتقييم وتحديد والتقليل من المخاطر التشغيلية) (BCBS,2003) ومن هذا التعريف يتم تحديد خطوات رئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة عليها بالآتي (منصورو أبو سريع, 2007):

1. تحديد تعريف للمخاطر التشغيلية و انواعها مع تحليل وتقييم الخطوات الرئيسية منها.
2. العمل على قياس المخاطر التشغيلية وتقييمها واحتمال وقوع المخاطر وعلاقتها بتحقيق العوائد.
3. العمل على مراقبة المخاطر التشغيلية مع تحديد الوسائل المناسبة للتحكم بها.
4. العمل على التحكم بالمخاطر التشغيلية عن طريق استخدام الأساليب الملائمة للمخاطر المحددة.

سابعا. دور الرقابة الداخلية للحد من المخاطر التشغيلية: التسيير الصحيح للمخاطر التشغيلية يتطلب وجود نظام رقابة فعال يبين للمصرف إمكانية اكتشاف نقاط الضعف بالسياسات والإجراءات والعمليات والتي تخص تسيير المخاطر التشغيلية والعمل على تصحيحها، وبالنظر لكبر حجم القيود المحاسبية والتي تتم يوميا بدفاتر المصرف مما يؤدي الى الوقوع بأخطاء ومن ثم العمل على تصحيحها.

ان التلاعبات والاخطاء المحاسبية تقسم الى نوعين أساسيين هما (صبري وعلي, 2006):

1. الأخطاء المتعمدة: هي الأخطاء المرتكبة بسابق إصرار اذ تكون هناك نية للغش او حتى على اقل تقدير إخفاء الحقائق، وتعرف أيضا بانها كل التصرفات التي تدل على خيانة الأمانة او التدليس، و أيضا عدم الأمانة بالبيانات المحاسبية والتي تتضمنها السجلات والمستندات والبيانات التي تحويها القوائم المالية وذلك لتحقيق هدف غير مشروع، ومن امثلة الأخطاء المتعمدة هي:

_ عدم تقييد النقد المستلم والشيكات من الزبائن.

_ يتم تزوير مستندات الصرف لتمويه الاختلاس.

_ عدم اثبات او تقييد استلام الدفعات النقدية من العملاء.

2. الأخطاء غير المتعمدة: هي الأخطاء التي ترتكب من غير قصد، أي بحسن نية مثل أخطاء السهو والحذف، او عدم اثبات عند تسجيل عملية بأكملها، او حتى احدى أطرافها، أيضا عدم ترحيل أحد طرفي العملية او العملية كلها الى الحسابات المختصة، هذا النوع من الأخطاء قد يسئ لمصداقية المعلومات المحاسبية، وذلك لعدم تمثيلها للحقائق وعدم ملازمتها لاتخاذ القرار المناسب.

المبحث الثالث / الجانب العملي

أولا: ترميز مقياس الدراسة:

لغرض سهولة التعامل مع البيانات في برنامجي SPSS وSmart PLS يجب ترميز مقاييس البحث، كماهي موضحة في الجدول (1).

الجدول (1) ترميز مقياس الدراسة

المتغير	البعد	الرمز		عدد الاسئلة
المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO	البيئة الرقابية	X	Q	5
	تحديد وتقييم المخاطر		W	3
	أنشطة وإجراءات الرقابة والمتابعة		A	5
	أنظمة الاتصال		S	5
	المر اقبة والاشراف		G	5
ادارة المخاطر التشغيلية			Y	23

المصدر: من اعداد الباحثة

ثانيا: التوزيع (الطبيعي) والحدود الدنيا والعليا للإجابات والقيم المفقود

لغرض ضمان الوصول" لنتائج حقيقية تمثل المجتمع المبحث أفضل تمثيل، فمن الضروري التأكد أولا ان البيانات المسحوبة من هذا المجتمع لا يوجد فيها قيم مفقودة، وكذلك تحديد الأسلوب الاحصائي المناسب لطبيعة تلك البيانات المسحوبة والذي يتلاءم مع توزيعها، اذ اعتمدت الباحثة على معاملي الالتواء والتفلطح في هذا التحليل كون البيانات (الأسئلة الخاصة بكل مقياس) اذ ما توزعت بين (1.96±) فهذا يوكد الى ان البيانات موزعة توزيع طبيعي، ويفضل هذا الامر" استخدامه للأساليب المعلمية عند اجراء الاحصاء الاستدلالي وحسب الفروض الموضوعة. وأخيرا ضرورة تحديد مدى الإجابات أي تحديد اعلى وأدنى إجابة لكل سؤال مما يبين مؤشر سريع على تشت عالي او" منخفض حول الأسئلة المطروحة , اذ اوضحت نتائج التحليل والمبينة بالجدول (2) ان حجم العينة بلغ (50), ايضا يتضح من حقل القيم المفقودة لا توجد أي قيم مفقودة, وكذلك يتبين ان كل البيانات قد تراوحت ما بين (1.96±) وتشير البيانات انها تتبع التوزيع الطبيعي , اذ يظهر" الحدود الدنى للإجابة كانت عند الترميز(1) أي (لا اتفق تماما) اما الحدود العليا للإجابة كانت عند الترميز(5) أي عند(اتفق تماما) وتبين النتيجة لوجود تباين بإجابات العينة المبحوثه حول أسئلة المقياس.

جدول (2) اختبار التوزيع الطبيعي لأسئلة البحث

الاسئلة	N	Missing	Skewness	Kurtosis	Min	Max
Q1	50	0	0.151	-1.083-	2	5
Q2	50	0	055-.-	626-.-	1	5
Q3	50	0	331-.-	426-.-	1	5
Q4	50	0	780-.-	321-.-	1	5
Q5	50	0	375-.-	938-.-	2	5
W1	50	0	095-.-	855-.-	1	5
W2	50	0	0.174	471-.-	2	5
W3	50	0	422-.-	0.11	1	5

5	2	758-.-	125-.-	0	50	A1
5	1	931-.-	287-.-	0	50	A2
5	1	429-.-	486-.-	0	50	A3
5	1	843-.-	391-.-	0	50	A4
5	1	910-.-	247-.-	0	50	A5
5	1	929-.-	0.043	0	50	S1
5	1	814-.-	361-.-	0	50	S2
5	1	837-.-	174-.-	0	50	S3
5	1	-1.354-	0.065	0	50	S4
5	1	627-.-	587-.-	0	50	S5
5	1	020-.-	557-.-	0	50	G1
5	1	755-.-	090-.-	0	50	G2
5	2	940-.-	322-.-	0	50	G3
5	2	-1.144-	093-.-	0	50	G4
5	1	-1.002-	308-.-	0	50	G5
5	1	992-.-	019-.-	0	50	V1
5	1	-1.259-	234-.-	0	50	V2
5	1	680-.-	275-.-	0	50	V3
5	1	-1.050-	253-.-	0	50	V4
5	1	-1.285-	197-.-	0	50	V5
5	1	-1.406-	125-.-	0	50	V6
5	1	-1.156-	0.238	0	50	V7
5	1	-1.077-	196-.-	0	50	V8
5	1	-1.011-	413-.-	0	50	V9
5	1	-1.280-	355-.-	0	50	N

المصدر: مخرجات برنامج Smart Pls v.4

ثالثا: اختبار كفاية حجم العينة

اعتمد على معيار" (KMO) بتحديد كفاية العينة ويجب ان تكون القيم المستخرجة أكبر من (0.50) للدلالة على كفايتها، ايضا تم الاعتماد على اختبار (Bartlett's) للتأكد من وجود الارتباط البينية والتي يجب ان تكون معنوية، وان المصفوفة المستخرجة ليست مصفوفة أحادية، اذ يتبين من نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (3)" ان كل النتائج كانت من ضمن المعايير المطلوبة." وحجم العينة أيضا كان كافياً وهو مؤشر جيد لاجراء التحليلات الاحصائية اللاحقة.

جدول (3) اختبار KMO وBartlett's

الأبعاد	KMO	المعيار	Bartlett	P	القرار	النتيجة
المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO	0.908	اكبر من 0.50	1081.906	0.000	معنوية	حجم العينة كافي
إدارة المخاطر التشغيلية			436.817	0.000		

المصدر: برنامج SPSS V.25

رابعا : تقييم جودة المقاييس

سيتم الحكم على قبول المقاييس المستخدمة في" البحث ومدى وملاءمتها لأجراء التحليلات الاحصائية اللاحقة من خلال عدة مؤشرات وكما يلي:

***متوسط التباين المستخلص(Average Variance Extracted AVE): هو مجموع التشبعات التربيعية مقسومة على" عدد المؤشرات (الاسئلة) وتكون قيمه معنوية عندما تتجاوزقيمتها (0.50) (Hair et al ,2017 ,P,137)**

*** الثبات المركب(Composite Reliability CR): استخدام هذا التحليل للتحقق من موثوقية جميع المتغيرات في نموذج البحث،" حيث تعتبرقيم مقبولة إذا كانت أكبر أو تساوي (0.70)، (Hair et al ,2017 ,PP,137)**

*** ألفاكرونباخ Cronbach's Alpha:**

ويقصد به الى اي درجة يعطي" المقياس قراءات متقاربة عند تطبيقه في كل مرة، إذ تتراوح قيمة الفا بين الصفر والواحد، فإذا كان المقياس ذا ثبات عال فان هذا يعني ان بنود المقياس ثابته ومن ثم المقياس ثابت"(Hair et al.2019 ,P:775).

أ. انموذج المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO

يوضح الشكل""(1) والذي يشمل أسئلة و ابعاد انموذج المقومات الأساسية للرقابة الداخلية "وفق انموذج COSO وتبين انه مكون من خمسة ابعاد اساسية، والتي" مبينه من خلال الجدول (4) مؤشرات جودة المطابقة المستخرجة له" والتي كانت ضمن المعايير المطلوبة لقبول الانموذج.

جدول (4) مؤشرات جودة المطابقة لانموذج المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO

الأبعاد	ألفاكرونباخ	الثبات المركب CR	متوسط التباين المستخلص AVE	القرار
البيئة الرقابية	0.896	0.898	0.632	ضمن المعاير الموضوعة
تحديد وتقييم المخاطر	0.776	0.783	0.540	
أنشطة وإجراءات الرقابة والمتابعة	0.911	0.910	0.667	
أنظمة الاتصال	0.919	0.918	0.691	
المر اقبة والاشراف	0.929	0.935	0.730	
المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO	0.8862	0.8888	0.652	

المصدر: مخرجات برنامج Smart Pls v.4

شكل (1) انموذج المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO

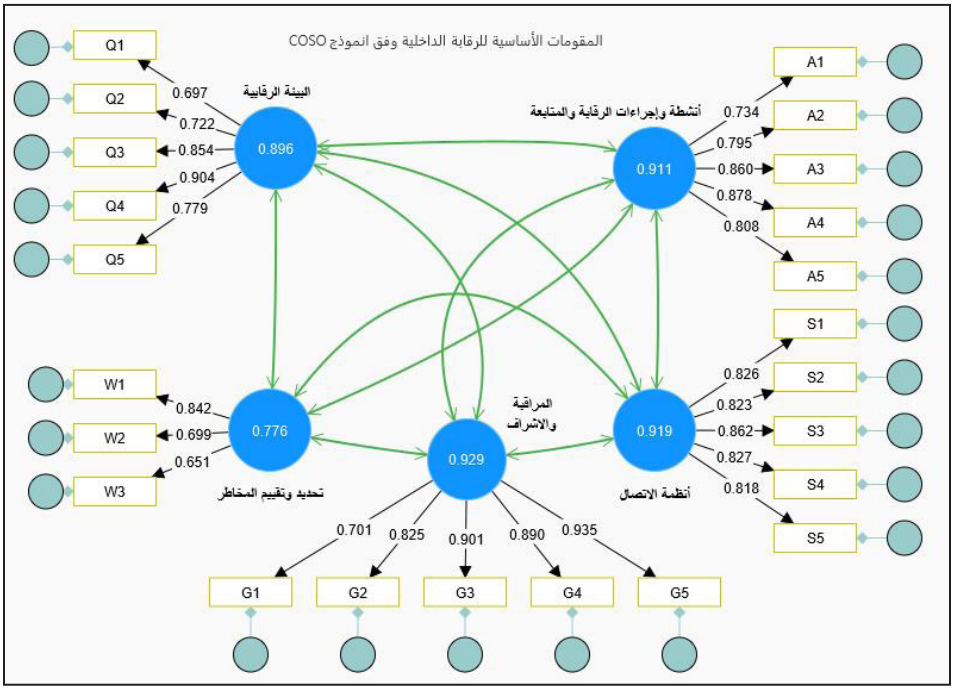

المصدر: مخرجات برنامج Smart Pls v.4

يبين الجدول (5) "قيم التقديرات والمتراوحة ما بين (-0.935 0.651), اذ يتضح ان جميع الأسئلة مؤثره, أيضا يتضح من قيم (T) والمتراوحه قيمها" ما بين (7.548-4.757) وهي ايضاً اكبر من (القيمة الجدولية) البالغة (2.021) وهو مؤشر كافي لاعتماد الانموذج "بصيغة نهائية في التحليلات القادمة..

جدول (5) المؤشرات الإحصائية لأنموذج المقومات "الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO

الاسئلة	الابعاد	التقديرات	T	P
Q1	البيئة الرقابية	.697		
Q2		.722	4.792	0.000
Q3		.854	5.622	0.000
Q4		.904	5.917	0.000
Q5		.779	5.154	0.000
W1	تحديد وتقييم المخاطر	.842		
W2		.699	5.196	0.000
W3		.651	4.757	0.000
A1	أنشطة وإجراءات الرقابة والمتابعة	.734		
A2		.795	5.690	0.000
A3		.860	6.204	0.000
A4		.878	6.347	0.000
A5		.808	5.793	0.000
S1	أنظمة الاتصال	.826		
S2		.823	7.022	0.000
S3		.862	7.548	0.000
S4		.827	7.075	0.000
S5		.818	6.958	0.000
G1	المراقبة والاشراف	.701		
G2		.825	5.567	0.000
G3		.901	6.060	0.000
G4		.890	5.988	0.000
G5		.935	6.274	0.000

المصدر: مخرجات برنامج Smart Pls v.4

ب. انموذج إدارة المخاطر التشغيلية

يبين الشكل"(6) الى الأسئلة والتي تخص أنموذج متغير إدارة المخاطر التشغيلية،" اذ يتضح بصورة عامة ان الانموذج متكون من عشرة أسئلة" أساسية، وعند مشاهدة الجدول (6) يتضح ان مؤشرات جودة المطابقة المستخرجة تعد من ضمن المعايير المطلوبة لقبول الانموذج"

جدول (6) مؤشرات جودة المطابقة لانموذج إدارة المخاطر التشغيلية

الابعاد	ألفاكرونباخ	الثبات المركب CR	متوسط التباين المستخلص AVE	القرار
إدارة المخاطر التشغيلية	0.952	0.956	0.672	ضمن المعايير

المصدر: مخرجات برنامج Smart Pls v.4

شكل (2) انموذج إدارة المخاطر التشغيلية بعد التعديل

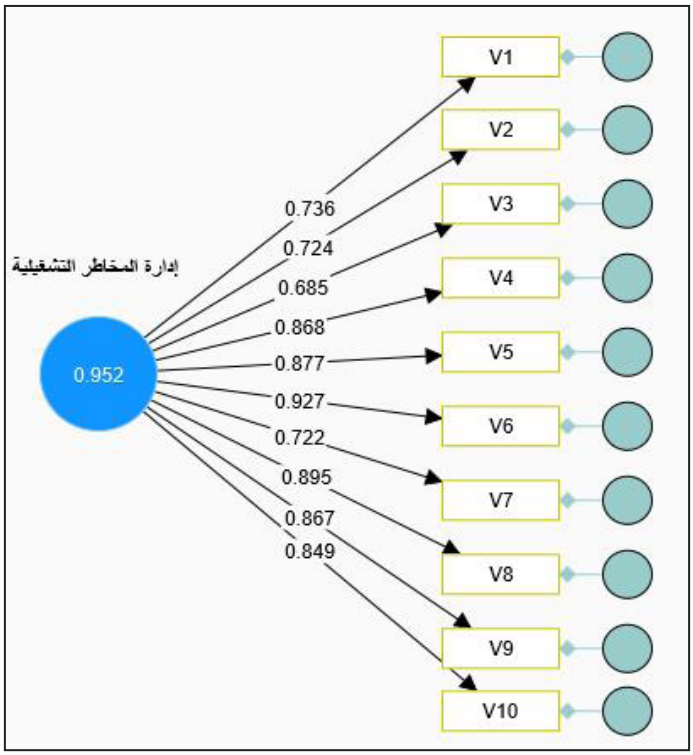

المصدر: مخرجات برنامج Smart Pls v.4

يبين الجدول (7) "قيم التقديرات والمتراوحة ما بين (0.927-0.685) اذ يتضح ان جميع الأسئلة مؤثره وذلك من قيم (T) والتي تراوحت بين"(6.816-4.883)"وهي اكبر من"(القيمة الجدولية) البالغة (2.021) وهو مؤشر كافي لاعتماد الانموذج "بصيغة نهائية في التحليلات القادمة.

جدول (7) المؤشرات الإحصائية لأنموذج إدارة المخاطر التشغيلية

الاسئلة	الابعاد	التقديرات	T	P
V1	إدارة المخاطر التشغيلية	736.		
V2		724.	5.180	0.000
V3		685.	4.883	0.000
V4		868.	6.326	0.000
V5		877.	6.401	0.000
V6		927.	6.816	0.000
V7		722.	5.168	0.000
V8		895.	6.552	0.000
V9		867.	6.320	0.000
V10		849.	6.173	0.000

المصدر: مخرجات برنامج Smart Pls v.4

خامسا : مناقشة نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

1: متغير المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO

بشكل "اجمالي يوضح الجدول (8) ان نتائج متغير المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO انه حقق بصورة اجمالية وسطاً بلغ (3.343) بانحراف (0.799) حيث حقق معامل الاختلاف لها (23.90) اذ بلغت نسبة الاتفاق ما" قيمته (66.858) اما عدم الاتفاق فقد بلغت (33.142) ذ جاء هذا المتغير بالمستوى (الاول) من حيث ترتيب الاهمية، "أما على مستوى الابعاد فق اظهرت النتائج ما يلي

أ. حققت اعلى وسط عند بعد (البيئة الرقابية)" اذ بلغ (3.388) بانحراف (0.872) حيث سجل معامل الاختلاف لها (25.73) اذ بلغت نسبة الاتفاق ما قيمته "(67.76) اما عدم الاتفاق فقد بلغت (32.24) اذ احتل المستوى (الثاني) من حيث ترتيب الأهمية..

ب. حققت اقل وسط عند بعد (أنظمة الاتصال) اذ بلغ (3.188) بانحراف (0.967) حيث سجل معامل الاختلاف لها (30.32) اذ بلغت نسبة الاتفاق "ما قيمته (63.76) اما عدم الاتفاق فقد بلغت (36.24) اذ احتل "المستوى (الخامس) من حيث ترتيب الأهمية.

ج. بينت النتائج ان بعد (تحديد وتقييم المخاطر)" حقق وسطاُ بلغ (3.387) بانحراف"(0.804) حيث سجل معامل الاختلاف لها (23.73) اذ بلغت نسبة الاتفاق ما قيمته (67.734) اما عدم الاتفاق فقد بلغت (32.266) اذ احتل المستوى"(الاول) من حيث ترتيب الأهمية"

د. بينت النتائج ان بعد (أنشطة وإجراءات الرقابة والمتابعة) "حقق وسطاُ بلغ"(3.372) بانحراف (0.928) حيث سجل معامل الاختلاف لها"(27.53) اذ بلغت نسبة الاتفاق ما قيمته"(67.44) اما عدم الاتفاق فقد بلغت (32.56) "اذ احتل المستوى (الر ابع)"من حيث ترتيب الاهمية

هـ. بينت النتائج ان بعد (المر اقبة والاشراف) حقق وسطاُ بلغ (3.380) بانحراف"(0.894) حيث سجل معامل الاختلاف لها"(26.44) اذ بلغت نسبة الاتفاق ما قيمته"(67.6) اما عدم الاتفاق فقد بلغت"(32.4) اذ احتل المستوى (الثالث") من حيث ترتيب الأهمية"

و. احتل بعد)" تحديد وتقييم المخاطر) المرتبة "(الاول) من حيث الاهمية ضمن ابعاد"" متغير اذ كان أكثر اهمية لدى الافراد العينة مقارنة بالأبعاد الأخرى"

2: متغير إدارة المخاطر التشغيلية

بشكل اجمالي يوضح الجدول"(8)" نتائج متغير إدارة المخاطر التشغيلية اذ يتضح انه حقق بصورة اجمالية وسطاً بلغ"(3.156) بانجراف"(1.045) حيث حقق معامل الاختلاف لها"(33.10) اذ بلغت نسبة الاتفاق ما قيمته"(63.12) اما عدم الاتفاق فقد بلغت"(36.88) ذ جاء هذا المتغير بالمستوى (الثاني) من حيث ترتيب الاهمية.

جدول"(8) خلاصة المؤشرات الوصفية لأبعاد متغير المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO

ابعاد متغير المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO	الوسط	الانحراف	معامل الاختلاف	نسبة الاتفاق	نسبة عدم الاتفاق	ترتيب الابعاد
البيئة الرقابية	3.388	0.872	25.73	67.76	32.24	2
تحديد وتقييم المخاطر	3.387	0.804	23.73	67.734	32.266	1
أنشطة وإجراءات الرقابة والمتابعة	3.372	0.928	27.53	67.44	32.56	4
أنظمة الاتصال	3.188	0.967	30.32	63.76	36.24	5
المر اقبة والاشراف	3.380	0.894	26.44	67.6	32.4	3
المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO	3.343	0.799	23.90	66.858	33.142	الاول
إدارة المخاطر التشغيلية	3.156	1.045	33.10	63.12	36.88	الثاني

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V.25

بعد اطلاع الباحثة على النتائج الإحصائية للبيانات الخاصة بالجدول"(8) تبين الاتي:

1. متغير المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO

أ. ان فقرة البيئة الرقابية قد حققت اعلى وسط حسابي"(عن باقي الابعاد) بلغ (3.388) وبانحراف معياري (0.872),"اذ بينت أسئلة هذه الفقرة ووضحت اليه عمل الرقابة الداخلية من حيث الالتزام بالقيم والنزاهة الأخلاقية للموظفين والعاملين والإدارة داخل المصرف,"فضلا عن التأكيد على وجود قواعد مكتوبة للواجبات والمسئوليات, مع التأكيد أيضا على امتلاك الموظفين للخبرة والمهارة والكفاءة لأداء أعمالهم,"مع تفويض الإدارة بتوفير أسس الرقابة,"مع وجود لائحة لتحديد دور الرقابة والتدقيق الداخلي, هذه الأسئلة التي تخص فقرة البيئة الرقابية والتي طرحت على عينة الدراسة وبينت أهميتها بإجاباتهم,"واحتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية من الأهمية عن باقي الابعاد"

ب. بخصوص فقرة تحديد وتقييم المخاطر وبموجب النتائج حققت وسط حسابي"(3.387) وبانحراف معياري"(0.804)، هذه الفقرة تضمنت ثلاث أسئلة مهمة للحد من المخاطر مع تقليل اثارها السلبية ومراجعة المواضيع المتعلقة بالمخاطر مما تؤدي الى ضعف بالتطبيق،"مع قيام قسم التدقيق الداخلي برفع تقارير دورية الى قسم الرقابة الداخلية عن نتائج الاستجابة للخطر،"واعطت قبولا من قبل عينة الدراسة بإجاباتهم وحققت اعلى مستوى من حيث ترتيب الأهمية لباقي الفقرات.

ج. ان فقرة أنشطة وإجراءات الرقابة والمتابعة حققت وسط حسابي بلغ"(3.372) وبانحراف معياري (0.928)" هذه الفقرة تضمنت خمس أسئلة تبين فيها ان أنشطة الرقابة وضعت لتجنب المخاطر المحتملة، والإدارة العليا تقوم دوريا" بفحص وضائف الأنشطة الرقابة وتعدل عند الحاجة،"أيضا الهدف من الإجراءات الرقابية كشف حالات الاختلاس ان وجدت،"والتحقق من صحة وسلامة التسجيل بالمستندات والسجلات مع ضرورة الادخال الالكتروني،"مع توثيق الإجراءات والسياسات المالية والإدارية والعمل على ايصالها للموظفين لغرض العمل بها,"هذه الفقرة اخذت التسلسل الر ابع من حيث الأهمية لمتغير المقومات الأساسية" للرقابة الداخلية ضمن انموذج COSO وذلك حسب إجابات عينة الدراسة"

د. ان فقرة أنظمة الاتصال حققت اقل وسط حسابي اذ بلغ"(3.188) وبانحراف معياري"(0.967) , هذه الفقرة تبحث وتهتم وتعمل على استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال المتطورة" لإنجاز المعاملات بسهولة ويسر مع ضرورة

ربط قسم التدقيق مع باقي الأقسام لغرض تقييم الأداء", لكن تبين من إجابات عينة الدراسة عدم الاهتمام بهذا الجانب"(أنظمة الاتصال) وعدم ادخال التكنولوجيا بكل اشكالها ضمن العمل الرقابي داخل المصرف بالتالي صنفت هذه الفقرة المرتبة الخامسة والأخيرة لأبعاد" متغير المقومات الأساسية للرقابة الداخلية ضمن انموذج COSO.

هـ. فقرة المراقبة والاشراف حققت بموجب الجدول"(8) متوسط حسابي بلغ"(3.380) وبانحراف معياري بلغ"(0.894) اذ كانت الفقرة تحوي على خمس أسئلة بينت أهمية المراقبة والاشراف وضرورة تطوير عمليات التقييم المنفصلة لمكونات الرقابة الداخلية، "مع ضرورة تعديل التقييم بشكل شامل يتوافق ومستوى الخطر، وتقييم الرقابة الداخلية ووضع الية لكشف عيوبها و إبلاغ الإدارة، "مع التأكد من استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية والخارجية والمعدة لتقويم الرقابة الداخلية,"هذه الفقرة اخذت التسلسل الثالث من حيث الأهمية لمتغير المقومات الأساسية للرقابة الداخلية ضمن انموذج COSO بناء على إجابات عينة الدراسة.

و. مما سبق نلاحظ ان بعد"(تحديد وتقييم المخاطر) احتل المرتبة الأولى من حيث اهميته ضمن بعده اذ شكل أكثر أهمية لدى افراد العينة مقارنته بباقي الابعاد الأخرى.

2. متغير إدارة المخاطر التشغيلية:

ان متغير إدارة المخاطر التشغيلية حقق وسط حسابي اجمالي"(3.156) والانحراف المعياري كان"(1.045) اذ تضمن هذا المتغير عشر أسئلة تمثلت بمراقبة وضبط المخاطر التشغيلية سواء من قبل التدقيق الداخلي او الموظفين أنفسهم وحتى من قبل الإدارة،"وعدة أسئلة أخرى وجهت لعينة الاستبانة وحسب اجاباتهم فان هذه الفقرة جات بالمستوى الثاني من حيث ترتيب الأهمية.

سادسا: اختبار الفرضيات بين المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO وابعادها في إدارة المخاطر التشغيلية

1 : الفرضية الرئيسية"(الاولى)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO في إدارة المخاطر التشغيلية

إدارة المخاطر التشغيلية = 0.4481.078- (المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO)

يتبين من الجدول"(10) والشكل"(3) نتائج الاحصاء الاستدلالي بين المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO في إدارة المخاطر التشغيلية اذ يتضح من قيمة"(F) ألمستخرجة والبالغة (102.023). وهي"(أكبر من"(F) الجدولية البالغة"(4.09) وهذه النتيجة تشير الى قبول الفرضية البديلة اي. (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO في إدارة المخاطر التشغيلية)، اذ تشير قيمة"(R^2) الى ان المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO استطاع من تفسر ما نسبته"(68%) من المتغيرات التي تطرأ على إدارة المخاطر التشغيلية، كما وسجلت قيمة"(t) ألمستخرجة لـ(β) لمتغير المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج 10.101)"(COSO)". وهي اكبر من القيمة"(t) الجدولية البالغة"(2.021) وهذا يشير الى ثبوت معنوية"(β), اذ يتضح من قيمة (β) بان زيادة المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة إدارة المخاطر التشغيلية بنسبة"(100%) .

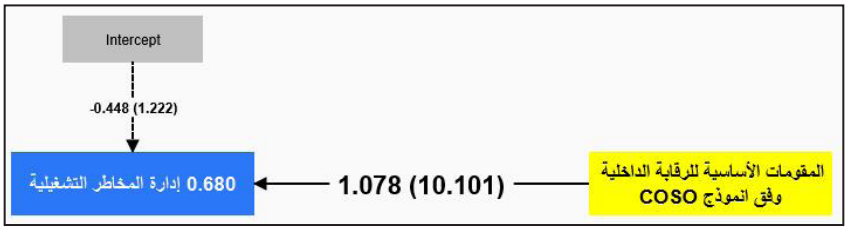

شكل (3) تحليل الاثر بين المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO في إدارة المخاطر التشغيلية

المصدر: " برنامج Smart Pls.4"

2: اختبار الفرضيات الفرعية لأبعاد المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO في إدارة المخاطر التشغيلية باستخدام الانحدار الخطي البسيط، اذ يتبين من الجدول (10) ما يأتي:

• حققت قيمة"(F) ألمستخرجة بين ابعاد المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO في إدارة المخاطر التشغيلية"(49.020, 33.145, 58.190, 72.065, 92.488) على التوالي. وهي أكبر من القيمة"(F) الجدولية البالغة"(4.09)، وبناءاً يكون القرار الخاص باختبار الفرضيات الفرعية لأبعاد المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO في إدارة المخاطر التشغيلية كما هو موضح في الجدول"(10)

جدول (9) الفرضيات الفرعية للتأثير بين ابعاد المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO في إدارة المخاطر التشغيلية

رمز الفرضية	الفرضية	القرار
H11	يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لبعد البيئة الرقابية في إدارة المخاطر التشغيلية	رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة
H12	يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لبعد تحديد وتقييم المخاطر في إدارة المخاطر التشغيلية	رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة
H13	يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لبعد أنشطة وإجراءات الرقابة والمتابعة في إدارة المخاطر التشغيلية	رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة
H14	يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لبعد أنظمة الاتصال في إدارة المخاطر التشغيلية	رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة
H15	يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لبعد المر اقبة والاشراف في إدارة المخاطر التشغيلية	رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج

• سجلت قيم الارتباط"(R) بين ابعاد المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO ومتغير إدارة المخاطر التشغيلية والبالغة"(0.711, 0.639, 0.740, 0.775, 0.811) على التوالي وتشير النتائج الى وجود علاقة ارتباط بصورة عامة بين ابعاد المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO ومتغير إدارة المخاطر التشغيلية"، اذ أوضحت النتائج ان اعلى قيمة ارتباط كانت بين بعد"(المر اقبة والاشراف) ومتغير إدارة المخاطر التشغيلية اذ بلغت"(81%)، اما اقل قيمة ارتباط كانت بين بعد"(تحديد وتقييم المخاطر) ومتغير إدارة المخاطر التشغيلية اذ بلغت"(63%)

• حققت قيم"(R^2) والبالغة"(0.505, 0.408, 0.548, 0.600, 0.658) على التوالي وهذ يدل على ان هنالك تباين في تفسير ابعاد المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO لمتغير إدارة المخاطر التشغيلية،"اذ يتبين ان اعلى نسبة تفسيرية كانت عند بعد"(المر اقبة والاشراف) اذ فسرت ما نسبة"(65%) من المتغيرات التي تطرأ على متغير إدارة المخاطر التشغيلية، اما اقل نسبة تفسيرية فقد كانت عند بعد"(تحديد وتقييم المخاطر) اذ فسرت ما نسبة"(40%) من المتغيرات التي تطرأ على متغير إدارة المخاطر التشغيلية

• بلغت قيم (t) ألمستخرجة لـ(β) بين ابعاد المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO في إدارة المخاطر التشغيلية"(7.001, 5.757, 7.628, 8.489, 9.617) على التوالي،" وهي اكبر من القيمة (t) الجدولية البالغة"(2.021) عند مستوى دلالة"(0.05) وهذا يشير الى ان تأثير (β) لأبعاد المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO هو تأثير حقيقي وفاعل (أي ثبوت معنوية التأثير للأبعاد بصورة عامة")

• يتضح من قيمة"(β) للأبعاد كافة والبالغة"(0.852, 0.831, 0.833, 0.837, 0.948) على التوالي اذ تشير الى

ان هنالك تباين في القوة التأثيرية لأبعاد" المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO في متغير إدارة المخاطر التشغيلية اذ يتبين ان اعلى قوة تأثيرية" كانت عند بعد"(المر اقبة والاشراف) اذ ان زيادة هذا البعد بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة متغير إدارة المخاطر التشغيلية بنسبة"(94%), كما يتضح ان اقل قوة تأثيره كانت عند بعد"(تحديد وتقييم المخاطر) اذ ان زيادة هذا البعد بمقداروحدة واحدة سيؤدي الى زيادة متغير إدارة المخاطر التشغيلية بنسبة"(83%).

جدول (10) تحليل إثر ابعاد المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO في إدارة المخاطر التشغيلية

المتغير التابع	ابعاد متغير المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO						المؤشر
	المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وفق انموذج COSO	المر اقبة والاشراف	أنظمة الاتصال	أنشطة وإجراءات الرقابة والمتابعة	تحديد وتقييم المخاطر	البيئة الرقابية	
ادارة المخاطر التشغيلية	-0.448	-0.049	0.487	0.348	0.342	0.270	(α)
	1.078	0.948	0.837	0.833	0.831	0.852	(β)
	0.825	0.811	0.775	0.740	0.639	0.711	(R)
	0.680	0.658	0.600	0.548	0.408	0.505	(R2)
	0.673	0.651	0.592	0.539	0.396	0.495	Adj(R2)
	102.023	92.488	72.065	58.190	33.145	49.020	(F)
	10.101	9.617	8.489	7.628	5.757	7.001	(t)
	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	P
	4.09						الجدولية (F)
	2.021						الجدولية (t)
	50						حجم العينة
	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة	قبول الفرضية البديلة	القرار

المصدر: " برنامج SPSS. V .25 "

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولا . الاستنتاجات:

استنادا الى التحليل الاحصائي للبيانات والتي تم جمعها، وبناء على ما أسفر من اختبار لفرضيات الدراسة، يمكننا استنتاج الاتي:

1. أن متغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة ب أطار COSO للرقابة تأثير إيجابي لدى المصارف الإسلامية العر اقية وذلك من وجهة افراد العينة.

2. بينت نتائج البحث أهمية تكامل العناصر الخمسة للرقابة الداخلية وفقا لأطار COSO, ومن الضروري تطبيقها بصورة مجتمعة كون لها تأثير إيجابي للمصارف الإسلامية العر اقية.

3. هنالك تطبيق لعناصر الرقابة الداخلية (مجتمعة) وفقا لأطار COSO وبمستوى متوسط.

4. تتأثر إدارة المخاطر التشغيلية بشكل معنوي لكل عنصر (على نحو منفرد) لعناصر الرقابة الداخلية وفق إطار COSO.

ثانيا . التوصيات:

1. من الضروري العمل على تقويم ومر اقبة نظام الرقابة الداخلية بصورة مستمرة، بالتالي يتم التعرف على نقاط الضعف في النظام.

2. ضرورة تحسين وتعزيز أنشطة الرقابة داخل المصارف، كي يتم ارتقاء أجهزة الرقابة للمستوى المطلوب، عن طريق الفصل ما بين الوظائف المتعارضة، مع اتخاذ الإجراءات الملائمة.

3. من الضروري ان يتم وضع سياسات محددة وواضحة فيما يتعلق بإيصال المعلومات الضرورية للعاملين لغرض القيام بالواجبات المكلفين بها على اتم وجه، مع ضروه توفير وسائل اتصال فعالة وملائمة مع كل من الجهات الداخلية والخارجية، والتي تعكس سمعة جيدة للمصرف.

4. من الضروري قيام المصارف الإسلامية العر اقية باستحداث دائرة تتخصص بإدارة المخاطر التشغيلية وذلك لزيادة تعرض هذه المصارف للعديد من تلك المخاطر.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

1. الحدرب، زهير, 2010, " علم تطبيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق", ط.3، عمان، الأردن.
2. الذنيبات، علي عبد القادر,2010, " تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.
3. الوقاد، سامي محمد، وديان، لؤي محمد, 2010, تدقيق الحسابات، ج.1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. سلامة، مصطفى صالح, 2010, مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية ناشرون وموزعون، ط.1، عمان، الأردن.
5. طواهر، محمد التهامي، وصديقي مسعود, 2006, المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.3، الجزائر.
6. منصور، علي محمد, 2009, " مبادئ الإدارة أسس ومفاهيم، ط.1، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة.
7. اريتزو، الفين ولوبك، جيمس,2003," المراجعة مدخل متكامل", ترجمة محمد الديسطي، دار المريخ للنشر، السعودية.
8. النعيمي، صلاح عبد القادر, 2008, ", الإدارة", دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. منصور، عطا الله محمد السيد، و أبو سريع عواطف, 2007, " الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة بجامعة الزقازيق، مصر.
10. صبري محمد نجيب، وعلي عبد الفتاح, 2006, " الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق", جامعة الزقازيق، مصر.

المصادر الأجنبية

1-Ken cerine 2016, "Key Components of Internal Controls" Ceriniandassociates

2-Moeller R. Robert, 2013. Executives guide to Coso internal controls: understanding and implementing the new Framework. Jogn Wiley & Sons

3-Saidu Badara, 2013, Impact of Effective Internal control system om the Internal Audit Effectiveness at Local Government Level. . Journal of social and Development Sciences. AMH International, Voi.4(1), Pages 16_23

4-Stiliani Siopi, 2007. Technological Educational Institute of Central Macedonia, Greece. Risk Management and Internal Audit: Evidence from Greece

5-Abu-Musa, (2008) Information technology and its implications for internal auditing: An empirical study of Saudi organization. Managerail Auditing Joumal,23 (5), 438-466

6-Al-Qudah &Ahmed G.M (2011). The Impact of Accounting information system on Effectivenees of Internal control in Jordan commercial Bank "field study "Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 2 (9) ,365 -377

7-Fadzil , Faudziah Hanim , Hasanah Haron , and Muhamad Jantan . 2005. Internal auditing Practices and Internal control system. Managerial Auditing Journal

8-g Organization of the Treadway Commission internal control Integrated|Framwar K, AICPA, N.J.1992. Committee of sponsorin

9-H., Kinney, W., and Kiting, K. (2008). Internal audit handbook. (Z. Keil , Trans .) . springer – verlag Berlin Heidelberg,: Hagerman USA